المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

05/06/2013

# الحرص على إدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج والبرامج الدراسية

تلبية للطلب الذي تلقته الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية بوجدة، وتنفيذا للمراسلة الصادرة عن الأكاديمية تحت عدد2725 بتاريخ 23 مايو 2013، في شأن عقد لقاء مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور. انعقد بمكتب السيد النائب الإقليمي لنيابة الناظور يوم الخميس 30 مايو 2013 على الساعة الثالثة بعد الزوال، لقاء مع اللجنة المذكورة، حضره السادة والسيدات: محمد الحموشي وعبد السلام أمختاري: عضوا اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، نعيمة اليوسفي وشادية الإدريسي: إطاران إداريان باللجنة؛ عبد الله شريق رئيس مصلحة الشؤون التربوية، الهادي الورتي رئيس مصلحة التخطيط، فخر الدين العمراني رئيس مكتب الأنشطة الاجتماعية التربوية والثقافية.

افتتح الاجتماع السيد عبد الله يحيى النائب الإقليمي لنيابة الناظور، بكلمة رحب فيها بالحاضرين، مبرزا أهمية هذا اللقاء الأولي التشاوري، المعبر عن الوعي بأهمية التربية على حقوق الإنسان، التي حرصت وزارة التربية الوطنية، منذ عدة سنوات، على إدماجها في المنهاج الدراسي وفي الأنشطة التربوية من خلال الأندية الحقوقية التي تحث الوزارة على إحداثها بكل المؤسسات، إدراكا منها لأهميتها في ترسيخ الوعي بحقوق الإنسان في الناشئة والمجتمع ككل، مبينا أهمية الخطة التي وضعتها الوزارة لتعميم الأندية وتكوين الأساتذة من مختلف المستويات والمواد، إلى جانب المفتشين، لتوحيد الرؤى وإنجاح العملية، مقترحا بالمناسبة عددا من الإجراءات والمشاريع، التي يمكنها الارتقاء بالأنشطة التربوية الحقوقية في المؤسسة التعليمية.

إثر ذلك، ألقى السيد محمد الحموشي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، كلمة شكر فيها النيابة على ترحيبها باللقاء، وبعد تقديم أعضاء الوفد المرافق له، أكد على أهمية تكوين صورة شمولية على وضعية الأنشطة التربوية التي ترسخ الوعي بحقوق الإنسان في المؤسسة التعليمية من خلال الأندية الحقوقية، كخطوة ضرورية لأجل وضع استراتيجية لترشيدها والنهوض بها، بالاستعانة بتجربة المجلس الوطني وخبرته التي راكمها في هذا المجال على المستوى الوطني، وضرورة دراسة الحاجات التكوينية للأساتذة المنشطين الساهرين على الأندية.

ثم تدخل السادة عبد الله شريق والهادي الورتي وفخر الدين العمراني فألقوا عروضا شاملة حول وضعية أندية حقوق الإنسان، التي تعرف حيوية خاصة في السلك الثانوي التأهيلي، بفضل الدعم والترشيد الذي تتلقاه الأندية من المصالح الجهوية والمركزية، وبفضل حلقات التكوين التي ساهمت في تعميق تكوين الأساتذة المنشطين في هذا الميدان؛ وبعد تداول النقاش والتشاور، تم التوصل إلى المقترحات التالية:

عرض مشروع اتفاقية شراكة بين اللجنة والنيابة، تتأسس على اتفاقية الشراكة الإطار بين وزارة التربية الوطنية واللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان الموقعة سنة 2005؛

وضع خطة لدعم الأندية الحقوقية المدرسية بما يساهم في ترشيد أنشطتها وترقيتها وأداء أهدافها؛

وضع خطة لتعميق تكوين الأساتذة المنشطين للأندية؛

مواصلة التشاور والتعاون بين اللجنة والنيابة؛

عقد لقاء ثان خلال شهر أكتوبر، لوضع ترتيبات وخطط تنفيذ البرامج المقترحة.

# المعارضة ترد على اتهامات الشوباني لها بتعطيل الدستور. اتهام رئيس الحكومة بالتنازل عن اختصاصاته الدستورية وعرقلة مقترحات المعارضة التشريعية

الياس المصراتي
الاربعاء 5 يونيو 2013 -
تستعد فرق المعارضة بمجلس النواب لمساءلة الحكومة حول اتهامات الوزير الشوباني لها ب"تعطيل الدستور" في شقه المتعلق بالجلسة الشهرية لرئيس الحكومة حسب ما ينص عليه الفصل 100 من الدستور
.
وكان الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الحبيب الشوباني اتهم المعارضة في تجمع نظمته شبيبة الحزب بالبيضاء الأسبوع الماضي، بتعطيل الدستور على خلفية مقاطعتها للجلسة الشهرية لمساءلة رئيس الحكومة.

وتتهم المعارضة الحكومة بأنها هي من تعطل الدستور، سواء فصوله المتعلقة باختصاصات رئيس الحكومة التي تظل، برأيها، مجمدة، أو في ما يخص تعطيل حقوق المعارضة التي منحها إياها الدستور ، أو في تنزيل القوانين التنظيمية، إذ لم يتم إقرار سوى قانون تنظيمي واحد منذ أزيد من سنة ونصف على عمر الحكومة.

كما تتهم المعارضة، حسب مصادر منها، الحكومة بتعطيل الفصل 82 من الدستور الذي ينص على ضرورة المصادقة على مقترح قانون واحد على الأقل خلال الشهر يكون من اقتراح البرلمان، والحال، يضيف المصدر ذاته، أن الحكومة رفضت عشرات مقترحات القوانين تقدمت بها فرق المعارضة، توجد منها بينها مقترحات قوانين تنظيمية تتعلق بتفعيل الدستور كتلك التي تقدمت بها فرق الأحرار والاتحاد الاشتراكي والبام، والتي تجاهلتها الحكومة.

كما يتساءل المصدر ذاته عن السبب الذي جعل بنكيران يعطل تفعيل الدستور في الجانب المتعلق بترشيح البرلمان لنائبين منه، واحد من المعارضة وآخر من الأغلبية، لعضوية المجلس الوطني لحقوق الانسان، رغم توصله بمرشحي مجلس النواب، والراجع أساسا إلى الصراع الذي يخوضه حزب العدالة والتنمية ضد رئيسه ادريس اليزمي.

# "الحق في التنمية" ندوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بآسفي

مصدر: سوس 24
GMT 07:20 5/6/2013

احتضنت الكلية المتعددة التخصصات يوم الثلاثاء 04 يونيو 2013 ندوة حول (الحق في التنمية ) نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة آسفي مراكش بشراكة مع الكلية وذلك كما جاء في ورقة العمل المقدم للضيوف ( في أطار فتح نقاش عمومي حقوقي علمي حول حقوق الإنسان والتنمية بآسفي وسعيا في إنضاج بدائل من شأنها تقوية الجاذبية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وإدماج الإقليم في المخططات التنموية والاستراتيجية وتحسين مؤشرات النمو بالمنطقة بعدما سمح الدستور الجديد باعتماد المقاربة التشاركية في بلورة السياسات العمومية الرامية إلى الرقي بالخدمات الاجتماعية وتأهيل الاقتصاد الوطني ...) وقد وضعت الندوة من بين أهدافها : (وضع الأساس العلمي والحقوقي لمطالب مشروعة وجديرة بالاستجابة من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي والأمن الإنساني للمواطنين بآسفي )

انطلقت الندوة بعد التاسعة والنصف وتضمن برنامج الجلسة الافتتاحية :

1. كلمة السيد والي جهة دكالة عبدة
2. كلمة السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
3. كلمة عميد الكلية المتعددة التخصصات بآسفي
4. كلمة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش آسفي

وبعد استراحة شاي انطلقت أشغال الجلسة العامة برئاسة الدكتور سعيد الخمري وتضمنت العروض التالية :

1. الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان للأستاذ مصطفى أنفلوس
2. المداخل الأساسية للتنمية الشاملة ... الدكتور مصطفى الصوفي
3. أي موقع لآسفي في المخططات التنموية الاستراتيجية ... الأستاذ منير الشرقي
4. المخطط الجماعي للتنمية وإشكالية تعبئة الموارد الأستاذ عبد الكبير اجميعي

وبعد العروض فتح باب النقاش حول التنمية كحق من حقوق الإنسان ، والتنمية بالإقليم لتنتهي الندوة بمجموعة من التوصيات.

# العفو الدولية تتهم المغرب بقمع المنتقدين

اتهمت منظمة العفو الدولية–فرع المغرب الثلاثاء في تقريرها السنوي لعام 2013، السلطات المغربية بالعودة إلى استعمال العنف "لقمع الشارع والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان"، خصوصا في قضايا قالت إن السلطة تعتبرها حساسة ومن المحرمات.

وجاء في التقرير الذي قدمته بالرباط خلال لقاء صحفي أن "السلطات فرضت قيودا على حرية التعبير وقامت بمقاضاة منتقدي الحكم والدين ومؤسسات الدولة وكذلك أنصار حق تقرير المصير بالصحراء الغربية".

وفي هذا الصدد لاحظ المدير العام للمنظمة بالمغرب محمد السكتاوي أن الحكومة المغربية التي يقودهاحزب العدالة والتنمية، تسير بإيقاع بطيء في مجال احترام حقوق الإنسان رغم الإصلاحات السياسية التي نص عليها دستور 2011.

وقال السكتاوي للجزيرة نت إن حكومة المغرب لا تريد الإنصات للأصوات المنادية باحترام حقوق الإنسان و"عادت لرفع عصا القمع"، خصوصا في حق الحقوقيين ونشطاء "حركة 20 فبراير"، قائلا إن صناديق الانتخابات "لا تمنح للحكومة شيكا على بياض" في مجال حقوق الإنسان.

واعتبر في هذا الصدد أن السلطات لا تلتزم بالتوجهات الدولية المطالبة باحترام حقوق الإنسان خصوصا "الحق في الحياة"، مشيرا في هذا الصدد إلى صدور سبعة أحكام بالإعدام في المغرب خلال عام 2012.

ولم يتسن للجزيرة نت الحصول على تعليق على هذه الاتهامات من قبل أعضاء في المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب رغم محاولات متعددة.

## أوضاع رمادية

وفيما يخص أوضاع حقوق الإنسان في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وصفتها المنظمة في تقريرها "بالرمادية وتتأرجح بين الإيجابيات والسلبيات" رغم الحراك العربي، قائلة إن الثورات في عدة بلدان بالمنطقة أدت إلى ذهاب الحكام، لكن الدكتاتوريات ما زالت مستمرة فيها.

وفي هذا الإطار اتهم السكتاوي حكومات بلدان منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط برفض أي مراقبة دولية لحقوق الإنسان بمبرر ما سماها ذريعة السيادة الوطنية والشأن الداخلي.

وقال إن منظمة العفو الدولية ترفض هذا المبرر الذي وصفه بغير الأخلاقي، مضيفا أن ذلك "مجرد تملص من المبادئ الدولية لحقوق الإنسان".

وفي سياق متصل تطرقت المنظمة إلى معاناة اللاجئين في العالم نتيجة النزاعات المسلحة التي خلفت –حسب إحصائيات تضمنها التقرير الذي اطلعت الجزيرة نت على نسخة منه– قرابة 15 مليون شخصا.

واعتبر تقرير المنظمة أن وضعية هؤلاء اللاجئين التي تشكل "كارثة إنسانية" في عدة مناطق بالعالم، "تكشف زيف خطابات الحكومات الغربية في حماية حقوق الإنسان وإخفاق المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة في ذلك خصوصا في سوريا".

# الحق في التنمية: ندوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بآسفي

4 يونيو 2013 | 20:57

ذ. الكبير الداديسي لشمال ميديا

احتضنت الكلية المتعددة التخصصات يوم الثلاثاء 04 يونيو 2013 ندوة حول (الحق في التنمية ) نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة آسفي مراكش بشراكة مع الكلية وذلك كما جاء في ورقة العمل المقدم للضيوف ( في أطار فتح نقاش عمومي حقوقي علمي حول حقوق الإنسان والتنمية بآسفي وسعيا في إنضاج بدائل من شأنها تقوية الجاذبية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وإدماج الإقليم في المخططات التنموية والاستراتيجية وتحسين مؤشرات النمو بالمنطقة بعدما سمح الدستور الجديد باعتماد المقاربة التشاركية في بلورة السياسات العمومية الرامية إلى الرقي بالخدمات الاجتماعية وتأهيل الاقتصاد الوطني ...) وقد وضعت الندوة من بين أهدافها : (وضع الأساس العلمي والحقوقي لمطالب مشروعة وجديرة بالاستجابة من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي والأمن الإنساني للمواطنين بآسفي )

انطلقت الندوة بعد التاسعة والنصف وتضمن برنامج الجلسة الافتتاحية :

كلمة السيد والي جهة دكالة عبدة

كلمة السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كلمة عميد الكلية المتعددة التخصصات بآسفي

كلمة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش آسفي

وبعد استراحة شاي انطلقت أشغال الجلسة العامة برئاسة الدكتور سعيد الخمري وتضمنت العروض التالية :

الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان للأستاذ مصطفى أنفلوس

المداخل الأساسية للتنمية الشاملة ... الدكتور مصطفى الصوفي

أي موقع لآسفي في المخططات التنموية الاستراتيجية ... الأستاذ منير الشرقي

المخطط الجماعي للتنمية وإشكالية تعبئة الموارد الأستاذ عبد الكبير اجميعي

وبعد العروض فتح باب النقاش حول التنمية كحق من حقوق الإنسان ، والتنمية بالإقليم لتنتهي الندوة بمجموعة من التوصيات

AL BAYANE

## Edition d'un coffret DVD des films sur les années de plomb

# Fiction cinématographique et faits historiques

Belle initiative du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) : il vient en effet d'éditer un coffret de six DVD de films marocains ! Point commun entre ces films? Ils traitent tous d'une manière ou d'une autre de ce que l'on qualifie de la période des années de plomb ; celle marquée par les diparitions forcées, détention arbtraire, existence de centres secrets de détention…Pour M. Driss El yazami, président du CNDH, «le Conseil entend ainsi rendre hommage à ces créateurs qui ont contribué, par leur talent, au long processus de lecture informée et pluraliste que le Maroc a entrepris de son hsitoire depuis une décennie et qui se manifeste de plusieurs manières». Les six films choisis pour figurer dans ce coffret sont des productions ayant marqué les débuts de la première décennies des années 2000. Il s'agit de Ali Rabiaa et les autres d'Ahmed Boulane (2000), Taif Nizar de Kamal Kamal (2002), Mona Saber d'Abdel Hay Laraki (2002), Jawhara, fille de prison de Saad Chraibi (2003), Mémoire en détention de Jilali Ferhati (2004), La chambre noire de Hassan Benjelloun (2004). Les chercheurs, les journalistes et autres observateurs disposent ainsi d'un formidable corpus représentatif de la grande diversité thématique qui caractérise le cinéma marocain ; le coffret édité vient aussi confirmer l'une des caractéristiques majeures du «scénario» marocain, notamment depuis le tournant des années 90, à savoir son fort ancrage dans son environnement social, politique et cutlturel. Le cinéma dit des «années de plmob» est une illustration de ce fameux «scénario de proximité» qui fait du cinéma marocain un miroir de sa société ; remarque soulevée, souvent avec force, par des critiques de cinéma des pays vosins (c'est le cas lors des Journées cinémtographqiues de Carthage, par exemple).

**Mohammed Bakrim**

**(Suite en P.2)**

## Edition d'un coffret DVD des films sur les années de plomb

# Fiction cinématographique et faits historiques

**Suite de la page 1**

Ce fut le cas pour des films traitant de la condition de la femme : le cinéma avait anticipé le grand mouvement social qui a abouti au remaniement quasi révolutionnaire du code de la famille ou de la question de l'émigration clandestine… Cependant, les titres choisis ne manqueront pas de soulever des remarques, observations d'ordre méthodologique voire théorique sur comment définir un film inscrit dans la logique de «devoir de mémoire». Certes, il y a des films qui affichent frontalemnt leur ambition de revenir d'une manière cinématographqiue sur cette période douloureuse de l'histoire du pays. Le documentaire n'ayant pas été retenu, avec le cas explicite de l'excellent film «Nos lieux interdits» de Leila Kilani, deux films fiction figurant dans le coffret en sont l'illustration. D'abord, «La chambre noire» de Hassan Benjelloun dont le scénario puise largement dans le récit autobiographique de Jawad Mdidech qui retranscrit dans son roman éponyme, son expérience de détention et de torture subies… «Jawhara» de Saad Chraibi, quoique d'une manière plus romancée, propsoe un montage dramatique de plusieurs expériences vécues et rapportées par des témoins de l'époque. D'autres films du coffret abordent de biais le sujet (Taif Nizar, Ali, Rabia et les autres) ou de manière plus ambiguë, le personnage principal souffrant d'amnésie (Mémoire en détention). Néanmoins, la riche filmographiqe marocaine offre une large variante du traitement des années de plomb ; d'autres titres peuvent, en effet, postuler au programme du CNDH. Sur la période dléimitée par les éditeurs (2000-2004), on peut citer dans ce sens «Mille mois» de Faouzi Bensaidi : toute l'ambiance du film est empreinte du climat de tension politique suite aux événements de l'été 1981 ; Abdelkrim, héros dans le hors champ est un prisonnier politique ou encore Face à face de Abdelkader Lagtaâ qui relate les péripéties suibies par un couple dont le mari disparaît dans des circonstances énigmatiques, avec un personnage emblématique, le frère du disparu est un ancien détenu reconverti à sa libération en directeur de musée : tout un symbole. D'autres films sont traversés en filigrane de clins d'œil à cette période. Le débat est ainsi lancé, et ce n'est pas le moindre mérite de cette initiative.

**Mohammed Bakrim**

# Les Assises nationales sur le droit d'accès à l'information, le 13 juin à Rabat

Publié le 4 juin 2013 à 9 h 28 min

Le ministère de la Fonction publique et de la modernisation de l'administration organise, le 13 juin à Rabat les Assises nationales sur le droit d'accès à l'information.

Placées sous le thème "Le droit d'accès à l'information, un levier pour la démocratie participative" , ces assises s'inscrivent dans le cadre de la mise en oeuvre des dispositions de la nouvelle Constitution, notamment l'article 27 qui consacre le droit à l'information, indique un communiqué du ministère parvenu à la MAP.

Cette initiative répond aussi à l'approche participative suivie par le gouvernement, dans le but d'enrichir le débat et la concertation sur les moyens de mettre en oeuvre cet acquis constitutionnel, qui figure parmi les fondements de l'Etat de droit et des institutions et constitue un outil de renforcement de l'ouverture et de la transparence, note le communiqué.

Les assises ont pour objectif d'ouvrir un débat constructif et responsable sur les défis liés à l'exercice du droit d'accès à l'information en partant de trois axes principaux, à savoir les principes juridiques encadrant le droit d'accès à l'information, les bonnes pratiques dans ce domaine sur le plan international et les mécanismes et mesures à même de garantir une application effective des dispositions constitutionnelles relatives à ce sujet.

Cette rencontre, qui doit être inaugurée par le chef du gouvernement, connaitra la participation de représentants des différentes administrations et institutions publiques, du secteur privé, d'acteurs de la société civile et de chercheurs académiques et experts, qui débattront de différentes thématiques découlant des axes principaux des assises.

Le droit d'accès à l'information est un droit humain universel consacré par l'article 19 de la Déclaration universelle des droits de l'Homme et par la Convention des Nations unies contre la corruption, qui appelle les Etats membres à adopter les mesures nécessaires pour permettre au grand public d'accéder aux informations concernant l'organisation des administrations publiques, les mécanismes de son action et le processus de prise de décision.

A cet égard, le ministère de la Fonction publique et de la modernisation de l'administration souligne que le Maroc a entrepris, au cours de la dernière décennie, d'importantes réformes structurelles, renforçant la bonne gouvernance et allant dans le sens de la consécration du droit d'accès à l'information, notamment par le biais des institutions du Conseil national des droits de l'Homme, de l'Institution du médiateur, le Conseil de la concurrence et des Archives du Maroc.

(MAP et LNT)